علي أحمد حيدر*

الشعبوية والنخبة الإسرائيلية المعولمة

الكتاب: "المتنقلون والمستقرون: نضال النخب ضد الديمقراطية الإسرائيلية"

المؤلف: غادي طاوب

إصدار: دار سيلع مئير وشيبولت، تل أبيب

السنة: ٢٠٢٠

عدد الصفحات: ٢٢٤ صفحة

١. مقدمة

يلحظ المتابع للمشهد الثقافي والسياسي الإسرائيلي خصوصًا في العقدين الأخيرين، دون عناء، ازديادًا متواصلًا في التوجهات والممارسات اليمينية المتطرفة. وعلى الرغم من وجود وتوفر أسباب متعددة لتفسير هذه التوجهات، بما فيها التاريخية والبنيوية والاقتصادية

* محام، أكاديمي وباحث في شؤون القانون والسياسة.

والأيدولوجيا العميقة للصهيونية. إلا أن الشعبوية[1] المتجسدة برئيس الحكومة الإسرائيلي السابق بنيامين نتنياهو،[2] والثقافة السياسية والاجتماعية التي قادها هو وقادة معسكر اليمين (بما فيها حزب الليكود) تشكلان عاملين مهمين في تفسير هذا النهج الخطير وفهمه. هنالك حالة فكرية وثقافية نشطة و"حيوية" تتعاظم في معسكر اليمين الإسرائيلي، فقد صدر في السنوات الأخيرة عدد من الصحف اليومية والأسبوعية (إسرائيل هيوم ومكور ريشون) والمجلات العلمية (هشيلوح)، وأقيمت مراكز أبحاث(كوهيلت، ميدا)، ومؤسسات مجتمع مدني وحركات سياسية (إم ترتسو) ومواقع أنترنت، وفُتحت صفحات نشطة على وسائل التواصل الاجتماعي وأُسست دور نشر وتوزيع للكتب المحلية والمترجمة (سيلع مئير، شيبولت، شاليم) التي تقدم للجمهور فكرًا يمينيًا محافظًا وشعبويًا. بالإضافة إلى ذلك، برز عدد من الصحافيين اليمينيين وأقيمت وسائل إعلام مرئية ومسموعة جديدة (قناة ٢٠) تقدم أفكار اليمين الشعبوي وتوجهاته. كما أقيمت مؤسستان أكاديميتان (معهد شاليم في القدس وجامعة أرئيل في الأراضي الفلسطينية المحتلة) تعملان بشكل واضح في خدمة هذه التوجهات، عدا عن الكثير من المحاضرين والباحثين الذين يعملون في الجامعات والمؤسسات الأكاديمية الأخرى في البلاد.

أحد المنظرين الفاعلين في تقديم هذه الأفكار ونشرها والدفاع عنها هو البروفسور غادي طاوب، وهو كاتب، صحافي ومؤرخ مختص بتاريخ الولايات المتحدة. يعتبر طاوب منذ صدور كتابه (التمرد المنحني) عام ١٩٩٧ أحد الناقدين البارزين لما-بعد الحداثة في إسرائيل.. يعمل طاوب محاضرًا في قسم الإعلام والصحافة وقسم السياسات العامة في الجامعة العبرية. لطاوب كتب عدة، منها كتابه "اللنبي" الذي كان من أكثر الكتب مبيعًا في إسرائيل، وأُنتج تلفزيونيًا في كل من إسرائيل والبرازيل، وكتابه "**ما هي الصهيونية**؟" وغيرها. يكتب طاوب بشكل دائم في الصحف الإسرائيلية وخصوصًا في جريدة هآرتس، ويعتبر شخصية محط خلاف، وخصوصًا منذ ارتد عن اليسار وأصبح رمزًا من رموز اليمين المحافظ. وكان قد أبدى إعجابه بالرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب ودافع عنه وعن سياساته ومواقفه، كما أنه داعم ومساند لنتنياهو.

تحظى مقالات طاوب وكتبه باهتمام كبير من قبل المثقفين الإسرائيليين سواء أكانوا من اليمين أم من اليسار، وذلك نتيجة لمعرفته وثقافته الواسعة ولكتابته المواظبة وتعاطيه مع المسائل الراهنة وتحليلاته المستفزة، لذلك تحظى كتاباته بردود وسجالات وجدالات متواصلة. إضافة إلى ذلك فهو مغرد فعال في تويتر، وله بودكاست أسبوعي.

يحتوي كتاب طاوب الذي نراجعه هنا: **المتنقلون والمستقرون: نضال النخب ضد الديمقراطية الإسرائيلية** على مقدمة وخمسة فصول. حملت المقدمة عنوان: "لماذا ليس يمين أو يسار؟"، بينما عُنون الفصل الأول وهو أحد الفصول المركزية في الكتاب: "متنقلون، مستقرون وصعود النخبة المعادية للديمقراطية". أما الفصل الثاني فقد حمل عنوان: "سياسات الهجرة: حقوق الإنسان ضد حقوق المواطن". عنوان الفصل الثالث: "لا يهودية ولا ديمقراطية: هيمنة القضائي على السياسة". أما الفصل الرابع فقد حمل عنوان: "اللياقة السياسية "،والفصل الخامس والأخير عنوانه: "موت الفانتازيا (الخيال الفعال): الهجوم ما بعد-الحداثي على الفن".

تسعى هذه المساهمة إلى استعراض كتاب طاوب بإسهاب، وعرض الأفكار المركزية التي يقدمها ومن ثم نقدها. وسوف نسلط الأضواء بشكل خاص على الفصل الثالث، الذي يتناول الدور الذي تلعبه النخبة القضائية والقانونية في معاداة الديمقراطية الإسرائيلية بحسب ما يدعي طاوب. يعتبر هذا الفصل باعتقادنا مهمًا ومركزيًا في الكتاب حيث يربط ما بين السياسي والقانوني، النظري والتطبيقي، الدولي والمحلي والفكري، والماضي والحاضر. وسنعمل على عرض هذه الطروحات ومناقشتها، وتقديم وجهات نظر أخرى لكتاب وباحثين آخرين سواء أكانوا من داعمي توجهاته أم معارضيها.

٢. لماذا لا يمين ولا يسار؟

يقول طاوب في مقدمة الكتاب إن أجزاء كبيرة من النخب الإسرائيلية بدأت في العقود الثلاثة الأخيرة بناء هويتها، ليس من منطلق وعي بخدمة الجمهور المستوحاة من روح حركة العمل التاريخية ولكن بناءً على شعور بالاغتراب تجاه إسرائيل، الشيء الذي يُعتبر تمازجًا من الخوف والاستعلاء. لقد ميز هذا الشيء في الماضي شعور اليسار المتعلم اتجاه اليمينيين وبالأساس أعضاء حزب الليكود، المحافظين والشرقيين ومن ثم

يقول طاوب في مقدمة الكتاب إن أجزاء كبيرة من النخب الإسرائيلية بدأت في العقود الثلاثة الأخيرة بناء هويتها، ليس من منطلق وعي بخدمة الجمهور المستوحاة من روح حركة العمل التاريخية ولكن بناءً على شعور بالاغتراب تجاه إسرائيل، الشيء الذي يُعتبر تمازجًا من الخوف والاستعلاء.

اتسع هذا الشعور حتى وصل في نهاية المطاف إلى الهوية اليهودية الإسرائيلية بشكل عام. لقد عرّفت هذه الطبقة نفسها وهويتها كشيء مناقض للإسرائيلية وليس كجزء منها. ويشير طاوب أيضًا إلى أن الآفاق الدولية قد فُتحت واتسعت مع الوقت، حيث أصبح هنالك فرص أكثر للتعليم، للعمل، للترفيه، للسياحة بالخارج وفُتحت فرص أخرى أمام الطبقة الغنية والمتعلمة، وتطورت الشبكة العنكبوتية. لقد سرّعت هذه السيرورات تلاشي الشعور بالحصار إبان توقيع "اتفاقيات السلام" مع الفلسطينيين، وقربت بين هنا وهناك، بين النخب في إسرائيل والخارج، بينما باعدت بين النخب والآخرين في البلاد، وكما يبدو لم يعد بالإمكان قياس هذا البعد بمفاهيم طبقية- الغنى والفقر. ومن أجل قياسه يتوجب الحديث عن الإحساس بالانتماء، درجات مختلفة من الارتباط بالمكان، بالتراث، بالدين، بالهوية القومية، بالمجتمع وبالثقافة واللغة.

يشير المؤلف إلى أنه أدرك مع الوقت أن هذه الظاهرة ليست ظاهرة إسرائيلية فحسب، وإنما هنالك من قد عرّفها في الغرب الديمقراطي، وفي مواقع أخرى، وهي تكشف عن وجود عناصر من النخب تحس بأن القومية في بلادها تشكل عبئًا على كاهلها، وتشعر أن الانتماء إليها يعبر عن ضيق أُفق وأنه شيء قديم عفا عليه الدهر وموبوء أخلاقيًا بغبار كراهية الغرباء. بل أكثر من ذلك، هنالك ظاهرة عامة، قد عرفها آخرون، تدل على أن نخبًا معينة تشعر أنها أقرب إلى نخب أخرى، في بلدان أخرى، بدلًا من التضامن مع أبناء شعبها. يميل الكاتب إلى ربط هذه التوجهات باليسار، حيث تتقزز أجزاء كبيرة منه من القومية وتحلم بتضامن طبقي عالمي. ومع ذلك هذا ليس أمرًا جديدًا، وهذا ليس التفسير الكامل. لأن الحلم الما-بعد قومي ليس حلمًا اشتراكيًا فحسب، بل هو فرداني وليبرالي أيضًا. لم تعد مفاهيم اليمين واليسار كافية لتفسير ما حدث. ويواصل طاوب أن هذا لا يعني أن هذه المفاهيم فقدت معناها أو حتى يمكن الإبحار في الخارطة السياسية من دونها. ولكن حد الانكسار الأيديولوجي والمركزي في زمننا، الشيء الذي يقسم الخارطة إلى معسكرات باعتقاده، هو على ما يبدو كيفية التعامل مع القومية.

يؤكد طاوب أن السياسيين المحسوبين على المعسكر المسمى "شعبوي" يصفون ذلك كخلاف بين "الوطنيين" من جهة و"المعولمين" من جهة أخرى. هاتان ليستا أيدولوجيتين ناجزتين ولكنهما توجهان أيديولوجيان: يؤمن الوطنيون بالدولة القومية ويرون أن النظام العالمي يرتكز على دول من هذا النوع، حيث تحافظ كل دولة على استقلاليتها وتدير أمورها كيفما تشاء. ويرى أصحاب هذا التوجه بالقومية شيئًا ضروريًا ومتكأً مهمًا للحرية وركيزة لا بد منها من أجل إقامة الديمقراطية الليبرالية (هنالك أقلية صغيرة من بين الوطنيين الذين يؤمنون بديمقراطية ليست ليبرالية). في لبّ هذا التوجه تتمركز المواطنة وحق تقرير المصير، وهو يرتكز على الاعتراف بأنه من أجل أن يكون الإنسان ذاته، هو بحاجة إلى حيز عام يعكس ثقافته ويتكلم بلغته ويأخذ جزءًا فاعلًا في هذا الحيز، ومن هنا كانت قوة الحركة الصهيونية بحسب طاوب، في حالة الشعب اليهودي حيث أنه من بين مجمل الحلول المقترحة "للمسألة اليهودية"، الصهيونية، هي التي اقترحت، مواطنة لليهود بدولة قومية ديمقراطية لهم، الشي الذي سهل لهم أن يكونوا يهودًا في حلهم وترحالهم.

ويرى المعولمون بحسب طاوب، في القومية خطرًا تجاه الداخل، في كل ما يتعلق بالأقليات داخل الدول وتجاه الخارج أيضًا في كل ما يتعلق بدول أخرى. يميل أصحاب هذا التوجه إلى التشديد على دور القوميات في إذكاء الصراعات الدولية والحروب. المشكلة برأيهم، أن القومية مثل القبلية تميل إلى التأكيد، دون الحاجة لذلك، على الشيء الذي يفرق بين الناس على حساب المشترك الذي يجمعهم. يولي أصحاب هذا التوجه أهمية كبرى للقوانين والمواثيق الدولية ويدعمون الأطر فوق-القومية سواء أكانت إقليمية أم دولية. يطمح المعولمون، على الأمد البعيد إلى تحقيق رؤيا إنسانية موحدة في "قرية عالمية" تكون في الوقت نفسه حميمية وكونية حيث أن الفروقات لا تقيم الجدران وإنما تتيح "التنوع ". لا يرتكز هذا التوجه على حق تقرير المصير السياسي ويرى الهوية كظاهرة تحت قومية (وأحيانًا عابرة للقوميات) تتواجد في المساحة المدنية. تتواجد في مركز وجهة النظر هذه حقوق الإنسان الكونية وليست حقوق المواطن الخصوصية.

ويعتبر طاوب أنه على الرغم من أننا بحاجة إلى مصطلحات يمين ويسار، وعلى الرغم من أن اليمين والوطنية متطابقان في الغالب، كما أن اليسار والتعولم متطابقان في الغالب أيضا، إلا أن ذلك ليس حتميًا أو ضروريًا طوال الوقت وفي كل مكان وفي كل مجال. والأهم من ذلك، بحسب طاوب أن رؤيا القرية العالمية في تطورها الراهن لم تولد من رحم الاشتراكية وإنما ارتكزت على التوجه الليبرالي الجديد، ووُلدت في لحظة تاريخية تبنت فيها الأحزاب اليسارية بعض الفرضيات الأساسية من اليمين على أثر سياسات رونالد ريغن ومارغريت تاتشر حيث في حينها أبدى اليسار مرونة في مواقفه وقام بتعديلها.

يعتقد طاوب أن المعسكرين، "الوطنيون" من جانب و"المعولمون" من جانب آخر، هما خليطان من اليسار واليمين، وقد أورد نماذج لقرارات اتخذها كل من الرئيسين الأميركيين ترامب وأوباما تثبت ذلك. أما في ما يتعلق بإسرائيل، فيعتقد طاوب أن هنالك تعقيدات إضافية، في ما يخص التصنيفات يمين ويسار، لكون هذه المصطلحات في إسرائيل معرفة بواسطة الحمائمية والصقورية السياسية. لذلك فالتوجهات ما بعد-القومية حاضرة أكثر في ما يسمى "معسكر السلام" الذي هو بحدّ ذاته عبارة عن تحالف، بين اليمين الليبرالي واليسار الاشتراكي، الأول يشكك بالقومية باسم حرية الفرد والثاني باسم التضامن الطبقي العابر لحدود الهوية القومية. ويواصل طاوب قوله إن على حافة ما يسمى اليسار، في القسم ما بعد-الصهيوني من معسكر السلام، هنالك من يطالب بتفكيك الدولة القومية باسم المتخيل الليبرالي لدولة جميع مواطنيها وهنالك أيضًا من يطالب بتفكيكها باسم القومية الفلسطينية أو باسم الشيوعية أو باسم دمج غير واضح لجميع هذه المركبات.

يدّعي طاوب أن هجوم المحكمة العليا على القومية اليهودية يستند على قانونين أساسيين كان قد بادر إلى سنهما مشرعون من اليمين، قانون أساس: كرامة الإنسان وحريته وقانون أساس: حرية مزاولة العمل، لكن هذا التوجه من قبل المحكمة العليا مدعوم من قبل مصوتي القائمة المشتركة بشكل عام، ومصوتي الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة بشكل خاص.

يخلص طاوب إلى أنه لا يمكن القول إن التقسيم بين مؤيدي ومعارضي الدولة القومية في إسرائيل يتطابق مع تصنيفات اليمين واليسار، لكن لكي يفسر هذا الخلاف، يعتقد بوجوب تعريفه بحسب العلاقة مع الدولة القومية، ومن هنا تنبع أهمية التصنيفات وضرورتها: وطنيون ومعولمون.

ليس التقسيم لمتنقلين ومستقرين[3] في الكتاب توصيفًا أيديولوجيًا ولكنه توصيف اجتماعي، وبمعنى معين طبقي أيضًا. حيث أن المتنقلين ليسوا متعلقين بمكان من ناحية اقتصادية واجتماعية وثقافية، بينما يتمسك المستقرون بجذورهم بالدولة القومية بكل ما في ذلك من معنى.

من هنا ينبع، بحسب طاوب، الاسم "الشعبوية"، الذي ترافقه نغمة سلبية ومحاولة تعريفه على أساس ميله للتمييز بين النخبة والشعب. يوافق طاوب أن هذه سمة مركزية للموقف الوطني كما تعبر عنه سياسيًا الأحزاب الشعبوية، لكنه يقلل من شأن الادعاء بأن هذا التقسيم هو نتاج عقل خلاق أو عقل ارتيابي أو حتى ديماغوجي لأن المعولمين أنفسهم يفترضون تقسيمًا شبيهًا ولكن لديهم مصلحة بتحجيم ذلك حيث لا توجد للنخب، في الغالب فائدة بتأكيد مكانتها ولكن أعمالها وممارساتها تشهد على فرضياتها أكثر من الكلمات. يرتكز مشروع القيادات المتنقلة بشكل واضح على الانفصال عن الجمهور الواسع، وعلى إبقاء القوة السياسية خارج يديه.

ليست الأيديولوجية التي تميز النخب المتنقلة ما بعد قومية فقط، وإنما معادية للديمقراطية أيضًا. ليس القاسم المشترك الواسع جدًا لكل برامجها السياسية مقصورًا على الاستعلاء على الدولة القومية، وإنما نقل القوة السياسية من الجماهير إلى النخب بواسطة الالتفاف على كل أجهزة التمثيل الديمقراطي وإضعافها وتبديلها. لذلك هنالك حاجة لوصف هذه الازمة ليس من خلال علاقتها بالدولة القومية فحسب، بل من خلال علاقتها وموقفها من الديمقراطية أيضًا. من هنا يخلص طاوب الى أن خصوم الدولة القومية الغربية يعارضونها ليست نتيجة قوميتها فحسب، بل بسبب سيادة مواطنيها، بمعنى أنهم ضد الديمقراطية. إن الهجوم على الديمقراطية هو في أساس توجه المعولمين. لذلك يعتقد طاوب أنه لا تكفي الإشارة إلى التوجه الدولي للنخب المتنقلة، بل يجب تعريف الأيديولوجيا التي تميزها في كل ما يتعلق بالحقوق والسيادة، ويسمي هذا التوجه (ليبرالية معادية للديمقراطية) ويدعي بأن هذا التوجه يقطع العلاقة بين فكرة حقوق الفرد وسيادة المواطنين.

إحدى الميزات البارزة للنخب الحالية وغير المنفصلة عن الديمقراطية، هي محاولة إملاء قيم من أعلى. ليس من خلال نقاش، وإنما بواسطة ترسيم حدود لما هو مسموح ولما هو ممنوع قوله، ما يسمى باللياقة السياسية وهي مميز مركزي لروح النخب المتنقلة. لا يتطرق مفهوم اللياقة السياسية لمحاولة هندسة اللغة فحسب بل للمضمون الخاص الذي تحاول النخب فرضه في مجال الأخلاق، ما يسمى "سياسات الهوية" أو باسم آخر التعددية الثقافية. على الرغم من أنه من المعتاد تصنيف هذه المواقف كتطور للماركسية، يرى طاوب أنه تطور لليبرالية (بصيغته المعادية للديمقراطية والقومية) ولا يمكن تفسير ما يحرك هذه المواقف دون الأخذ بعين الاعتبار الحافز الفردي الذي يجيش بها.

يعتقد طاوب أن الشيء الذي لا يوجد خلاف حوله في ما يتعلق بالتعددية الثقافية هو حقيقة أن الحديث يتم عن رغبة لتجزئة الهوية القومية باسم هويات ثانوية بداخلها؛ بمعنى أن سياسة الهوية تتمم من الأسفل ما يأتي من هجوم على الديمقراطية القومية من الأعلى بواسطة القانون الدولي والمؤسسات الدولية. (الفصل الرابع). ويظن طاوب أن لهذا التوجه عمق فلسفي على شاكلة أنموذج أكاديمي يطالب بسيطرة توجه سياسي معين بذريعة تجديد المنهج (ميتودلوجي) وهذا الأأموذج يدعى ما بعد الحداثة. (الفصل الخامس).

٣. متنقلون، مستقرون وصعود الليبرالية المعادية للديمقراطية

يقول طاوب في الفصل الأول من كتابه إنه منذ سقوط جدار برلين عام ١٩٨٩ احتل حلم ليبرالي حول "قرية عالمية" قلوب الغربيين. واعتقدوا أن في هذه القرية العالمية سوف ينتقل فيها المال والبضائع والأفكار والناس بحرية في إطار سوق عالمي حرّ، وأن الفروقات بين الشعوب سوف تتقلص وسوف تنهار الجدران الفاصلة ويكون المشترك بين بني البشر في المركز، وسوف تضعف الدولة القومية ويزداد السفر. سوف يحل حب الاستطلاع مكان الشك، وتتحول العداوة إلى قبول واحتواء. وسيتمكن الجميع في نهاية المطاف من الاستمتاع بثقافات العالم التي تتعالى على الدولة القومية، ولن تكون حدود بين الدول. مكان الجدران العازلة التي وضعتها الأنظمة القومية سوف يسعد الناس بنظام كوني واحد يضمن حقوق الإنسان المحمية بالقوانين، والتي تضمن المساواة لكل الأفراد بغض النظر عن العرق والمعتقد والنوع الاجتماعي والميول الجنسية والقومية والأصل أو أي معيار آخر من الممكن أن يكون سببًا للتمييز. تسود في هذه "القرية العالمية" الأخوة التي ترتكز على الإنسانية المشتركة. وفي حال بقي نضال معين سوف يكون نضالًا إنسانيًا عامًا أكبر بكثير مما تستطيع كل دولة وحدها تحقيقه.

يقول طاوب: يبدو للوهلة الأولى أن هذه الرؤيا تضمن المساواة والعدل، لكن في الحقيقة فإن المساواة هي الشيء الأخير الذي من الممكن أن يكون فيها. لأنه ليس هناك أكثر نخبوية من هذه الرؤيا. تبدو "القرية العالمية" مصبوغة بألوان متنوعة من الأعلى ولكن على الأرض في مكان ما سوف تُمحى الفروق وتختفي الحدود، ومن الواضح أن الشيء الذي سيظهر نقصه هو المواطنة. سوف يكون للجميع حقوق إنسان متساوية ولكن لن يكون هناك لأي أحد حقوق مواطن. بكلمات أخرى سوف يفقد الناس قوتهم السياسية، بمعنى القدرة على السيطرة على مصيرهم. ويواصل طاوب استشرافه السوداوي قائلًا سوف تُستبدل المواطنة بالهجرة والتنقل لأن عدم وجود حدود

يشير طاوب إلى أن الكثيرين بدأوا في أماكن مختلفة، وبطرق مختلفة، فَهْم أن العولمة تسحق المواطنة لأنها تسحب إمكانية المشاركة في اتخاذ القرارات التي تضمن مصير المواطنين من بين أيديهم. وكرد فعل طبيعي وغريزي على ذلك تمسكوا بالموحد والسياسي وبالمؤسسات الديمقراطية التي تضمن سيادتهم على مصيرهم الجماعي.

قومية، معناه هجرة حرة، والهجرة الحرة لا تقدم مهاجري العمل إلى مستوى المواطنين، الذين يعيشون الآن في أحياء فقيرة، في هوامش المدن الغربية. بالعكس، ستؤخر الهجرة مكانة كافة المواطنين وتخفضها إلى مستوى مكانة مهاجري العمل. سوف يكون العالم عالمًا غير سياسي وسيحل القانون والسوق مكان السياسة. (الفصل الثاني).

ممكن أن يدرك المواطنون بحسب طاوب منذ الآن طبيعة "القرية الكونية" بشكل فعلي، يستطيعون مشاهدة إرهاصات تشكلها في معسكرات مهاجري العمل، في مناطق تنازلت الشرطة بها عن إنفاذ القانون مثل جنوب تل أبيب وأماكن أخرى في مدن أوروبا. إذا كانت هذه هي إرهاصات المستقبل المعولم فهذا ليس أمرًا حسنًا. سوف تنتقل الوظائف في المستقبل من الأماكن التي بها غلاء إلى أماكن توجد بها عمالة رخيصة. وسوف يكتظ مهاجرو العمل في الأماكن الغالية، حتى تتساوى الأطراف. سوف يستبدل التضامن القومي ببلقانية متعددة الثقافات وسوف تتفكك شبكات الدعم الجماهيري والسياسي بما في ذلك أجهزة التوفير التي أمنت مستقبل من عملوا طيلة حياتهم. في القرية العالمية سوف يستمتع أغنياء العالم بعمالة رخيصة وسوف يواصلون توبيخ إخوتهم الذين يدفعون ثمن الهجرة الحرة، متهمين إياهم بضيق أفقهم وقلة تقديرهم للتنوع الثقافي. كل ذلك في ظل بلاغة لغوية تمجد أهمية حقوق الإنسان الكونية.

يشير طاوب إلى أن الكثيرين بدأوا في أماكن مختلفة، وبطرق مختلفة، فهم أن العولمة تسحق المواطنة لأنها تسحب إمكانية المشاركة في اتخاذ القرارات التي تضمن مصير المواطنين من بين أيديهم. وكرد فعل طبيعي وغريزي على ذلك تمسكوا بالموحد والسياسي وبالمؤسسات الديمقراطية التي تضمن سيادتهم على مصيرهم الجماعي. ويعتمد هذا التضامن على الهوية القومية التي تمنع سير السفينة إلى اتجاهات غير مرغوبة وذلك بواسطة التصويت لأحزاب جديدة سُميت بالشعبوية (غالبيتها وليست جميعها يمينية). لقد أراد المواطنون الدفاع عن الدولة القومية وعن الحدود الجغرافية وعن الهوية المشتركة وعن المؤسسات التمثيلية التي تتعلق بها قدرتهم على السيطرة على مصيرهم. وفي المقابل تكبدوا عناء الاستماع إلى الشتائم الموجهة إليهم والتي تنعتهم بكارهي الأغراب وبالفاشيين والعنصريين وحتى بالنازيين الجدد.

في ظل راية أخلاقية تهدف إلى محاربة الظلامية القومية العنيفة تجندت النخبة، كما يقول طاوب، ليس من أجل فرض إرادتها على سيادة المواطنين الديمقراطية فقط، بل من أجل تسريع تشييد البنية السياسية التي تُضعف الأجهزة الديمقراطية في الدولة القومية الغربية أيضًا وتُبدلها وتلتف عليها.

يواصل طاوب قائلًا إن هنالك هجومًا متعدد الأجهزة على الديمقراطية القومية، لكنه مغطى بالنضال ضد القومية. ولكن في النقد على القومية تتخفى معاداة للديمقراطية. يعمل المنطق الإقناعي بالشكل التالي: غالبية المواطنين يكرهون الأغراب، قومجيون، محرضون ويؤمنون بالشعوذات والخرافات، لذلك كيف يمكن حماية الديمقراطية من طغيان الأغلبية الظلامية إن لم يكن بواسطة إضعاف قوة جهاز التمثيل الديمقراطي وإيداع مراكز الحسم والقرار في أيدي حراس من النخب المتنورة والمسؤولة. وإذا ما كانت الدولة القومية عمليًا فاشية قيد التشكل إذًا من الواضح لماذا من

المفضل إخضاع سيادتها للمؤسسات الدولية. فن الدفاع عن الديمقراطية من الديمقراطية نفسها. وهكذا، بدلًا من أن تستخدم الليبرالية كابحًا مصححًا داخل النظام الديمقراطي الذي في مركزه سيادة المواطنين وفي صلبه مبدأ الحكم بموافقة المحكومين، تحولت الليبرالية في عيون الكثيرين بديلًا للديمقراطية بشكل طغيان متنور: نخبة ليبرالية تدافع عن المواطنين من أنفسهم هم بواسطة تسلمها الرعاية على سيادتهم وذلك من أجل منحهم في المقابل بركة حقوق الفرد. وهكذا يُسطح مفهوم الحرية وتُقطع العلاقة التبادلية بين حقوق الفرد الليبرالية وبين سيادة المواطنين. يعتقد طاوب أنه لا يمكن للديمقراطية أن تسود دون عدد من الحقوق المحمية (بما في ذلك حرية التنظم، حرية الرأي والفكر، الحق بإجراءات مُنصفة وحماية الممتلكات)، لكن الحقوق المحمية لا يمكن أن تبقى وتسود أيضًا دون أن تكون السيادة في حيازة المواطنين الذين بمقدورهم تبديل الحكومة التي تمس بهم. الديمقراطية متعلقة بالليبرالية والليبرالية متعلقة بشكل النظام الديمقراطي.

يخلص طاوب في نهاية الفصل إلى التأكيد على أن النخب التي تدّعي التنوير ليس من السهل الوصول إليها، فالطريق إليها مغلقة أمام المواطنين ومفتوحة أمام أقلية صغيرة مُتمكنة اقتصاديًا واجتماعيًا واقتصاديًا التي باستطاعتها العيش برفاهية خارج أو فوق الإطار السياسي للدولة القومية. أما الآخرون فيستطيعون الدفاع عن حريتهم في حال قيامهم بالدفاع عن الدولة القومية مقابل صعود الليبرالية المعادية للديمقراطية.

٤. سياسات الهجرة: حقوق الإنسان ضد حقوق المواطن

في ما يتعلق بمسألة المتسللين ومهاجري العمل واللاجئين والمطالبين بحق اللجوء وخصوصًا الذين يعيشون في جنوب تل أبيب يقول طاوب إن النخبة تعرض كل محاولة لحماية طابع الدولة اليهودي في جنوب تل أبيب كعنصرية وتطمس بشكل مقصود شرعية المواطنين الذين يعيشون في هذه المنطقة منذ سنوات من الحصول على حقوق إضافية كمواطنين (مقابل جيرانهم المقتحمين)، وفي النهاية، عندما يقوم ممثلو الجمهور ومنتخبوه بسن قانون من أجل تشجيع اللاجئين والمهاجرين على مغادرة الدولة بشكل اختياري (على سبيل المثال، قانون الوديعة) تتدخل المحكمة العليا وتلغي القانون بذريعة تفسير واسع لدرجة تشويه الحق الكوني بالتملك.(الفصل الثاني).

٥. لا يهودية ولا ديمقراطية: هيمنة القضائي على السياسة

الفصل الثالث هو أحد الفصول المركزية في الكتاب، وقد حمل عنوان " لا يهودية ولا ديمقراطية: هيمنة القضائي على السياسي". افتتح المؤلف الفصل بمقولة إنه من الصعب تخيل كيف يمكن أن تبدو السياسة دون وجود دول، مرجحًا أنه في رؤيا "القرية العالمية" لا مكان لمجال واضح يُدعى السياسة أصلًا. مُضيفًا أن مؤيدي هذه الرؤيا يتخيلون عالما تُستبدل فيه السياسة بالإدارة البيروقراطية، والساسة يسُتبدلون بالإداريين والاقتصاديون بالمهنيين؛ بمعنى مدراء ذوي جودة يطورون ويناقشون المعضلات القيمية باعتبارها مسائل تقنية وعملية. ومع ذلك، يقول الكاتب: إن الرأي العام في المجتمع الدولي ما زال بعيدًا جدًا عن هذه الرؤيا، وخصوصًا أن أطروحة " صدام الحضارات" التي اقترحها صموئيل هانتنغتون، هي أقرب للواقع وأكثر دقة من أطروحة "نهاية التاريخ" لفرنسيس فوكوياما، كما اتضحت الأمور بعد نهاية نظام ثنائية القطبية وبعد نهاية الحرب الباردة، لذلك لم تصل فكرة "نهاية التاريخ" بتطورها الليبرالي بعد. لقد أُشبع النقاش باعتقادي حول طروحات هانتنغتون وفوكوياما، واتضح فشل كل منهما. والأهم من ذلك كيف أن مراكز الأبحاث الأميركية التي دعمت هذه الأبحاث كانت تعمل على تحقيق هذه السياسات وليس مجرد التنبؤ بحصولها، وقد ساهم العديد من المفكرين البارزين في نقد هاتين النظريتين ودحضهما، من بينهم إدوارد سعيد.

يواصل طاوب توجساته قائلًا إنه من غير الممكن أنه لم تتخذ خطوات من أجل تقديم هذه الرؤيا في أماكن مختلفة، وبأشكال مختلفة وبمستويات مختلفة، فعلى سبيل المثال، هنالك محاولات في الغرب، وبالأساس في أوروبا، وليس فيها وحدها، من أجل قضم الحيز السياسي باسم الحيز الإداري ،ويمكن مشاهدة كيفية

لا نتفق مع طاوب بأن المحكمة العليا معادية للهوية القومية اليهودية، على العكس تمامًا، فهي عامل مهم ومركزي في بلورة وتعزيز الطابع اليهودي للدولة وأيديولوجيتها الصهيونية وأكبر دليل على ذلك القرارات المتعلقة بممارسات الاحتلال الكولونيالي الاستعماري وبالحقوق الفردية والجماعية للمجتمع الفلسطيني في الداخل.

صعود بُنى فوق قومية، مؤسسات دولية وتحالفات دفاعية واتفاقيات تجارة دولية. يحدث هذا أيضًا داخل الدول وداخل الديمقراطيات، حيث أن الدول تميل إلى نسخ وظائف التشريع من البرلمانات المنتخبة ووضعها بأيدي البيروقراطية. وهكذا تظهر قرارات كثيرة بصورة إجراءات بدل أن تظهر بصورة قانون، وبدلًا من أن تكون الإجراءات تفاصيل لسياسات موضوعة من قبل شخصيات سياسية عليا، توضع السياسات نتيجة لتراكم الإجراءات من الأسفل ومن ثم توضع أمام من كانوا من المفروض أن يتخذوا القرارات باسم الجمهور، كحقيقة نهائية، كثمار عفوية، لعمل الموظفين المهني واليومي.

يتبوأ الجهاز القضائي داخل هذا التوجه الذي يقضم الحيز السياسي مكانًا خاصًا. حيث أن المجالات العامة التي تتطلب حسمًا قيميًا، توضع بأيدي مختصين من مجال محدد، وهؤلاء المختصون هم المختصون بالقضاء والقانون، لذلك يعتمد صعود قوة النخب المعولمة بدرجة كبيرة على هيمنة القضائي على السياسة، حيث أنه إحدى وسائل نقل السيادة نفسها من منتخبي الجمهور إلى الحقوقيين.

صحيح أن المحاكم مخولة بتفسير القانون وإنفاذه، لكنها ليست مخولة بإنفاذ الأخلاق. ولكن نتيجة للعلاقة بين المجالين ولكون الحدود بينهما ضبابية نتج إغراء دائم، يرى في المحاكم حيزًا للحسم الأخلاقي وليس القانوني فقط، لذلك تظهر المحكمة في المخيال العام ليست كمن تبت في مسألة قانونية فقط، وإنما كمن تُفعّل سلطة أخلاقية عليا.

النظرية القانونية، عادة، حذرة جدًا، من وصف المحاكم كحكومة فوقية عليا. لكنها تقترب من هذا التبجح بحذر وبصورة التوائية. لكن المخيال العام ليس بحاجة إلى نظرية، ومن السهل رسم الفصل بين السلطات كصراع أخلاقي بين الخير والشر، حيث أن السياسيين أصحاب مصالح وغرائز، أنانيون ويميلون للفساد من جانب واحد، ومن الجانب الآخر هنالك قضاة مترفعون عن الشعب، وبعيدون عن السياسة ليسوا ذوي مصالح، لذلك من الممكن ائتمانهم وإيداع سلطة مراقبة غير معروفة الحدود في أيديهم، سلطة تشكل حاجزًا أخلاقيًا، مقابل غرائز السياسيين ومصالحهم الأقل مكانة. ومن هنا ينبع الحدس الخاطئ بأن قرارات القضاة أكثر سموًا ورفعة وعلواً من قرارات السياسيين.

ليس من الصعب، كما يقول طاوب، ملاحظة احتقار النخب للديمقراطية. هذا تطور حداثي وقانوني للغرائز النخبوية التي نعرفها منذ الملك الفيلسوف لدى افلاطون. لقد حدث هذا الأمر في إسرائيل بواسطة ثورتين دستوريتين (منفصلتين ومتناقضتين) كبداية لتأسيس فوقية المحكمة على القانون بناء على قوانين الأساس التي بدأت تُستخدم كدستور، ومن ثم لفوقية المحكمة على هذا "الدستور" باسم قيم مجردة، ما يسمى " المبادئ الأساسية للطريقة القانونية". لم تُكتب هذه القيم في أي مكان ولم تمر بأي مصادقة ديمقراطية، لذلك ليس هنالك أي شخص يعرف ما هي هذه القيم، لذلك على المحكمة أن تكشف لنا ما هي هذه القيم، أو بكلمات أخرى تستطيع المحكمة أن تملي علينا قيمًا وإبلاغنا في ما بعد بأن هذه هي عمليًا قيمنا. وبناء عليه، ليس هنالك أي شيء لا يمكن أن يكون ضمن صلاحية المحكمة، وإذا ما كان كل شيء

قابلًا للمقاضاة، يُلغى السياسي كمجال مميز من العمل ويُبتلع داخل المجال القانوني.

يختلف العديد من الباحثين، ونحن من بينهم، مع نقطة الانطلاق الأساسية للكاتب التي تعرّف نظام الحكم في إسرائيل كديمقراطي. فهنالك باحثون يدعون بأن نظام الحكم في إسرائيل إثنوقراطي (يفتحئيل وغانم وروحانا) وهنالك من يدعي بأنها ديمقراطية إثنية (سامي سموحة) أو ديمقراطية مع بقع (بنيامين نويمبرغر) أو ديمقراطية خاوية (أمل جمال) أو ديمقراطية إجرائية ومنقوصة. لا مجال للتوسع في هذا النقاش على الرغم من أهميته في هذا السياق المحدود.

على الرغم من أن المؤلف لا يرى أن المحكمة العليا الإسرائيلية تعمل بشكل واع في خدمة الرؤيا المعولمة، إلا أنه يؤكد بأن أفق المحكمة هو حقوق الإنسان الكونية بالمفهوم الليبرالي الضيق للكلمة؛ بمعنى أن يكون المواطنون رعايا ذوو حقوق محمية وليس مواطنين ذوي سيادة على مصيرهم. ومن هنا تنبع ريبة المحكمة وتحفظاتها من القومية، وطموحها لاستبدال أساس التضامن القومي بمفهوم تعاقدي للجماعة الإسرائيلية على هيئة الميثاق الاجتماعي، وهذا تبنٍ لمفاهيم جون لوك حول الفرد والجماعة. اعتادت المحكمة على دفع ضريبة كلامية حول طبيعة الدولة القومية اليهودية، وليس هنالك مجال أبدت فيه المحكمة مواظبة وصرامة أكثر من هجومها على قوانين الهجرة لإسرائيل؛ بمعنى الهجوم على القوانين التي تحمي حدود الجماعة وحدود الدولة. وليس من باب الصدفة أن تعمل المحكمة في هذا المجال بانسجام مع منظمات يسارية متطرفة ومناهضة للصهيونية.

لا نتفق مع طاوب بأن المحكمة العليا معادية للهوية القومية اليهودية، على العكس تمامًا، فهي عامل مهم ومركزي في بلورة وتعزيز الطابع اليهودي للدولة وأيديولوجيتها الصهيونية وأكبر دليل على ذلك القرارات المتعلقة بممارسات الاحتلال الكولونيالي الاستعماري وبالحقوق الفردية والجماعية للمجتمع الفلسطيني في الداخل.

لكن ما يفسر نشاط المحكمة في هذا المجال وفي مجالات أخرى بحسب طاوب، هو معارضتها الأساسية للديمقراطية، وبما أنه من الصعب في ديمقراطية حية وفعالة مثل إسرائيل، حسب رأيه، بيع أيديولوجية معادية للديمقراطية، كان على المحكمة أن تحول عملها بواسطة استخدام لغة أورولية تحول معاني الكلمات. وهذا هو مصدر المفهوم" ديمقراطية جوهرية" الذي بواسطته يتم سلب السيادة من المواطنين. وتتخفى من وراء هذا المفهوم نواة الليبرالية المعادية للديمقراطية: مفهوم المواطنين كرعايا ذوي حقوق يحميهم "طغيان متنور".

يقول الكاتب إن في الديمقراطيات كوابح وتوازنات، وهذا الشيء غير موجود في إسرائيل، حيث لا يوجد أي كابح فعّال، ولا توجد أي توازنات مقابل السلطة القضائية ومقابل شركائها في مكتب المستشار القضائي للحكومة وفي الوزارات الحكومية وفي الاستشارة القانونية للكنيست وفي النيابة العامة.

ويقول الكاتب إنه منذ اللحظة التي قبلت فيها إسرائيل، برغبتها، تنفيذ التعليمات الإنسانية المتضمنة في وثيقة جنيف، فُتحت أبواب المحكمة العليا أمام سكان الأراضي الفلسطينية المحتلة، غير المواطنين، وأصبحت لها صلاحيات مراقبة على عمل الحاكم العسكري. وبعدها ُقدمت التماسات كثيرة للمحكمة العليا وقُدم جزء كبير منها من قبل جمعيات ممولة من الخارج وبتمويل من قبل جمعيات أجنبية أو من قبل الاتحاد الأوروبي بشكل مباشر. وبذلك تعمقت الشبكة التي تربط بين مال عابر للحدود والليبرالية صاحبة التوجه المعولم.

ويستشهد الكاتب بما قالته بروفسور روت غابيزون، حيث عبرت عن قلقها من نقل الصراع من الساحة السياسية إلى الساحة القضائية، وقد تفهمت يأس مناهضي الاحتلال من العرب واليهود الذين أدركوا عدم القدرة على التغيير بشكل سياسي، وتحويلهم الاحتلال إلى مسألة قضائية أو مسألة حقوق إنسان. وفي المقابل رد عليها البروفسور اليساري مرخاي كرمينتسر الذي أكد على ضرورة القانون والمواثيق الدولية وأهمية التدخل القضائي والاعتبارات الأخلاقية من أجل حماية الحقوق.

٥. أ. ثورة القاضي باراك: قضاء ما-بعد حداثي

يتركز النقاش حول هيمنة القضائي على السياسي في إسرائيل بشكل عام في الثورة الدستورية التي حدثت في سنوات التسعينيات في القرن الماضي، وهذه نقطة ارتكاز مهمة، ممثلة بقانوني الأساس: كرامة الإنسان وحريته وحرية العمل. لقد استغلت المحكمة هذه اللحظة واختطفت صلاحيات لنفسها دون مصادقة بالقانون ومن بينها صلاحية إلغاء القوانين.

ليس صدفة أن هذين القانونين اللذين يضمنان حقوقًا ليبرالية شخصية تحولا إلى ركيزة تعتمد عليها الليبرالية المعادية للديمقراطية التي انتهجتها المحكمة العليا، بحسب طاوب، الذي يشير في حديثه عن الثورة الدستورية التي أعلن عنها القاضي أهارون باراك "كدستور" أنه كان صودق على قانون أساس: كرامة الإنسان وحريته بأغلبية ٢٣ عضوًا مقابل ٢١ معارضًا، بينما صودق على قانون أساس: حرية العمل بأغلبية ٢١ دون وجود معارضة. إن هذا التأييد المحدود لم يشمل منح صلاحيات للمحكمة العليا من أجل إلغاء القوانين، ولا حتى الإعلان عن "دستور"، كما أن رئيس لجنة القانون والقضاء والدستور في حينها ضلل أعضاء الكنيست وأخبرهم أن القانون لا يمنح المحكمة العليا قوة إلغاء القوانين.

لقد تضاعفت قوة المحكمة بمساعدة وسائل إضافية: فقد فُتح المجال أكثر للسماح بتقديم الالتماسات (حق التوجّه إلى المحكمة) بخلاف الماضي حيث كان الشخص المتضرر بشكل مباشر من السلطات يستطيع التوجه للمحكمة العليا. بعد أن أزيل هذا الحاجز خلق وضع يستطيع كل شخص بموجبه التوجه للمحكمة في كل موضوع، والنتيجة هي أن كل جمعية، مجموعة ضغط، حركات وحتى أعضاء كنيست يستطيعون نسخ نضالاتهم السياسية وتحويلها إلى الساحة القضائية. تستطيع المحكمة من جانبها مناقشة مواضيع بحسب رغبتها وتقريبا دون أي قيود. لأنك لا تجد أي موضوع لن تجد له ملتمسًا. ليست قدرة المحكمة على التدخل محصورة في قانونية القرارات الحكومية فقط وإنما في مضامينها أيضًا. من أجل ذلك، تم استعمال امتحان (المعقولية). على الرغم من أن هذا الامتحان ليس اختراعًا إسرائيليًا ولكن المحكمة في فترة رئاسة القاضي باراك غيرت طبيعة "المعقولية" وتحولت من علة وسبب محدد إلى جهاز يمنح القضاة الحق بالإعلان على كل ما لا يروق لهم، أنه خارج حدود "المعقولية".

لقد أُضيف إلى الوسائل السابقة امتحان "القياس" الذي يتيح للقضاة أن يقرروا ما هو الشيء الذي يجب أخذه بالاعتبار؟، وهل غاية القانون هي غاية لائقة؟ من الممكن تفهم أن يقرر القاضي إذا ما كان شيء ما مناسبًا أو فاضلًا على ضوء الغاية التي وضعها المشرع، إلا أنه بحسب القضاة في إسرائيل، كما يدعي طاوب، فالقياس شيء آخر حيث مُنحت للمحكمة الصلاحية بالقرار إذا ما كانت الغاية التي رآها المشرع فاضلة حسبما يقرر القضاة.

أضف إلى ذلك، فقد مارس القاضي باراك نهجه الخاص في مجال "التفسير الغائي" وبناء على ذلك فليست نيّة المشرع الحقيقي هي التي يجب أن توجه القاضي إنما الغاية الفاضلة التي كان يجب أن تكون للقانون، بحسب سياقه في الحاضر. وبحسب باراك الشيء الذي قصد المشرع الحقيقي تحقيقه بواسطة القانون هو الغاية "الشخصية"، ولكن "الغاية المناسبة" للقانون في الحاضر هي الغاية "الموضوعية". وبذلك يتحول الشخصي إلى موضوعي ويتم تخفيض مكانة المشرع، ورفع مكانة القاضي، وخلق حالة من عدم الوضوح بما يخص معاني القوانين. لذلك يميل باراك إلى التمييز بين "جسم" النص وبين "الروح التي تحيط به"، وبما أن الروح أهم من الجسم، فبطبيعة الحال تكون النتيجة أن الروح خارج الجسد تتغلب على كلمات النص.

يقول الكاتب انه على الرغم من أن إسرائيل غير موجودة على حافة النظام الشمولي، بمفهوم جورج أورويل في كتابه ١٩٨٤، لكن يتضح كيف أن الضبابية تُضعف جماهير المواطنين وممثليهم مقابل المتنفذين في الجهاز القضائي، وإلى أي درجة التوجه ما-بعد الحداثي مركزي من أجل فرض إرادة المثلين الواضحين للنخبة (القضاة) على السيادة والتشريع. نتيجة لهذا الموقف الذي تجذر في الجهاز القضائي الإسرائيلي لا يوجد للمحامي أو لأي مواطن ثقة بمعرفة معنى القانون ولا حتى معنى عقد قام هو نفسه بصياغته حتى لحظة بدأ المناقشات في المحكمة وسماع رأي القاضي الذي يجلس على كرسي القضاء.

٥. ب. المستشار القانوني للحكومة: السلطة الرابعة في نظام الحكم الإسرائيلي

بموازاة المساحات الواسعة التي احتلتها المحكمة العليا، صيغ من جديد دور المستشار القانوني للحكومة. وقد بدأت هذه المسيرة عندما اشغل القاضيان أهارون باراك وإسحق زمير هذا المنصب. حينها وسعوا صلاحياتهم وجعلوا نصائحهم ملزمة بخلاف تقرير لجنة القاضي أغرانات التي عُينت من أجل توضيح وظيفة المستشار القانوني للحكومة عام ١٩٦٢. بالإضافة إلى ذلك عرّف باراك وزمير من جديد

من هو "زبون" المستشار، وبحسبهما فهو ليس الحكومة وإنما "المصلحة العامة"، وبهذه الصورة، عيَّن المستشارون أنفسهم أوصياء، بشكل فعلي، على رؤسائهم، الوزراء، الذين كان من المفروض أن يقدموا لهم الخدمات، وقد بدأوا رؤية أنفسهم كحراس دورهم كبح السياسيين وليس مساعدتهم -كما تتطلب وظيفتهم -على تحقيق السياسات التي انتُخبوا من أجلها. الفكرة بأن هنالك مصلحة عامة مجردة، يعرفها المستشارون، بمعزل عن رأي المواطنين(الشخصي) وباسمها من الممكن تحديد الخيار الحقيقي للجمهور هي فكرة خطيرة، بدايتها بجان جاك روسو ونهايتها بلينين. الشخص الذي يتبجح بمعرفة ما يجب أن يريده الجمهور بخلاف ما يريده الجمهور نفسه يخطو خطوة كبيرة من الديمقراطية باتجاه الاستبداد.

يقول طاوب: كون المستشارين احتكروا تمثيل الحكومة، وكون المحكمة العليا في فترة القاضيين شمغار وباراك صادقت على ذلك، أدت الى النتيجة الغريبة التي بموجبها أصبح المستشار يستطيع منع الوزراء ورؤساء الحكومة من إسماع رأيهم في المحكمة.

من هنا، يستنتج طاوب بأنه ليس هنالك حاجة في بعض الأحيان إلى أن تلغي المحكمة القوانين (كما فعلت بإبطال نحو ٢٠ قانوناً حتى الآن)، يكفي أن يخمن المستشار ما هو رأي القضاة، وأن يبلغ الحكومة بأنه لن يدافع عن مشروع قانون أو قرار معين أمام المحكمة، وأنه لن يمثل الحكومة أو الكنيست، حتى يموت القانون قبل ولادته وبمعزل عن الاهتمام الجماهيري.

بالإضافة إلى ذلك، يحمل المستشار القانوني سيفاً بيده، فهو يرأس النيابة العامة أيضاً، ويستطيع بدوره فتح الملفات الجنائية ضد السياسيين وتقديم لوائح اتهام ضدهم، وبعد ذلك مطالبتهم بالاستقالة، وهو الذي يعرض موقفه أمام المحكمة مكان موقفهم، من خلال منعهم من تمثيل أنفسهم.

في كتابه "المحفظة والسيف: الثورة القضائية وأزمتها" يدّعي بروفسور دانيئل فريدمان وهو وزير قضاء سابق بأنه فُتحت في إسرائيل ملفات تحقيق لا أساس لها، وتم تصيد شخصيات سياسية مناوئة، لا تعجب الجهاز القانوني، من أجل تجريمها وخصوصاً الذين طالبوا بتقييد قوة الجهاز. يتم الحديث بحسب فريدمان عن تصفيات سياسية بلباس جنائي.

بالإضافة إلى ذلك، كل محاولة لفرض رقابة فعالة على عمل النيابة ووجهت برفض شديد باسم "المس بسلطة القانون".

يورد طاوب أمثلة ممثَلة بوزراء دفعوا ثمن مواقفهم النقدية للجهاز القضائي ونماذج لمستشارين قانونين قاموا بتهديد منتخبي جمهور بواسطة القانون الجنائي، ومن هنا يخلص إلى أن هنالك سياسيين كثر اعتقدوا أنه من المفضل عدم إثارة الجهاز خوفاً منه لأن الأمر قد يكلفهم خسارة مسيرتهم المهنية، ممتلكاتهم أو حتى حريتهم.

٥. ت. نظام حكم المحكمة العليا: الحكومة البديلة للنخبة

لقد صعدت قوة الجهاز القضائي في إسرائيل في سياق سياسي معين ولم يأت الأمر من فراغ. لقد أشار البروفسور مناحيم ماوطنير في كتابه "القانون والثقافة في إسرائيل بفاتحة القرن الواحد والعشرين" بأن اليسار حول جزءاً كبيراً من نضاله إلى الساحة القضائية منذ فقد الحكم بالانتخابات، في محاولة منه لفرض مواقفه التي رُفضت من قبل الجمهور، من خلال المحكمة العليا. توجهات الفاعلية القضائية التقت بالحاجة السياسية. وشجّع التحالف الذي أقيم صعود قوة الجهاز القضائي على مجمل فروعه. الحقيقة أن القضاة الذين انتمى أغلبيتهم للطبقة التي فقدت هيمنتها مع صعود الليكود، سيطرت بشكل فعلي في عملية تعيين نفسها، وكان من الصعب ترويض توجهاتها.

لكن منتخبي الجمهور أنفسهم مسؤولون عن الوضع الذي نتج حيث تغاضوا عن هذه الإجحافات والتجاوزات، حتى حضور ملفات رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، وفرضوا على الجمهور تركيز الانتباه بمسألة العلاقة بين السلطات وموقع سلطة القانون داخل مبنى النظام الإسرائيلي. يتم الحديث، في هذه المرة، عن قائد بارز لليمين، أكبر منتخبي الجمهور، الذي نجح بإقامة تحالف ليس فقط وهو تحت التحقيق، لكن عندما خاض الانتخابات، وقد قدمت ضده لائحة اتهام. لم يصدّق العديد من مؤيدي معسكر اليمين عدالة لوائح الاتهام. يواصل طاوب قائلاً إنه من الصعب تخيل صدام رمزي أكثر من ذلك الذي بين جهازين: الجانب الأول يقول: صدام بين سلطة القانون مقابل أطماع السياسيين، والطرف الثاني يقول: سلطة منفذي القانون مقابل الديمقراطية.

يعرض الكاتب بإسهاب قائمة واسعة من القرارات التي اتخذتها النيابة لصالح المعسكر المناوئ لليمين، والذي يعزز مكانة النيابة، كما أنه يخصص حيزاً واسعاً لتحليل شخصية النائب العام السابق شاي نيتسان ودوافعه وخصوصاً في كل ما يتعلق برغبته في الإطاحة بنتنياهو بحسب ادعاء طاوب، حيث أن ذلك يعتبر هدفاً مهماً يبرر استخدام كل الوسائل غير المناسبة والقذرة.

لقد خلق هذا الشيء انطباعاً لدى أجزاء كبيرة من المواطنين بأن تحقيقات نتنياهو ليست تعبيراً عن "سلطة القانون" وإنما "سلطة منفذي القانون"، ليس دليلاً على أن القانون يطبق على الجميع بمن فيهم، رئيس الحكومة، وإنما بينة على أن القانون لا يطبق بدرجة متساوية على الجميع لأن منفذي القانون يتصرفون كمعفيين من ذلك.

يتجاهل طاوب، حسب رأيي، لوائح الاتهام الجنائية التي قدمت ضد رئيس الوزراء السابق أيهود أولمرت، ورئيس الدولة عيزر وايزمان، والوزير السابق بن العيزر وحاييم رامون وآخرين ممن يحسبون على معسكر اليسار ، واستقالتهم.

يقول طاوب، يجب فهم، في هذا السياق، الفاعلية القضائية الزائدة التي نقلت مراكز اتخاذ القرار بالتدريج من مؤسسات منتخبة إلى الجهاز القضائي. هذا ليس نقاشاً حول الفساد أو طهارة اليد والعدل، بل صراع على القوة تريد النخبة في إطاره تحصين فوقيتها على إجراءات الانتخابات التي تعاني هي(النخبة) ومؤيديها من دونية رقمية فيها. من أجل ذلك كانت هنالك حاجة بحسب الباحث والصحافي د.ابيشاي بن حاييم إلى تحويل الجهاز القضائي إلى"مركز الرسمية الجيدة": "الجهاز القضائي ليس جسماً حيادياً في الصراع السياسي، إنما مؤسسة عُمدّت للقدسية من قبل إسرائيل الأولى، وقُدست كمركز القوة والرسمية التابعة لها عندما اتضح بأن الديمقراطية تهدد النخبة المهيمنة".

يناقش المؤلف أطروحات بن حاييم، يتفق مع بعضها ويختلف مع بعضها الآخر، وعلى الرغم من أن طاوب يوافق بن حاييم حول النزعة الاستعلائية الأشكنازية اتجاه الشرقيين، إلا أن مفاهيم المتنقلين والمستقرين مفضلة لديه، لأنها تتركز في المركبات الاجتماعية ذات الصلة، لأن لب الصراع الأيديولوجي واضح بالنسبة لكليهما: العلاقة مع القومية. هذه هي الأزمة العميقة: توجه دولي من ناحية وتوجه قومي من ناحية أخرى. لذلك، يعتقد طاوب أن مركز الرسمية الجديد يود تبديل أساس التضامن القومي في دولة إسرائيل بميثاق اجتماعي بمعنى عقد قانوني يراهم أفراداً ذوي حقوق وليس جمهوراً تربطه علاقات عاطفية.

يجري طاوب مقارنة بين النخب القديمة المتمثلة بحركة العمل التاريخية والنخب الجديدة، ويشير إلى أن النخب القديمة أرادت تقديم مشروع بوتقة الصهر من أجل ضمان المساواة ودمج الجماعات وإبطال الفواصل بينها، بينما تريد النخب الجديدة التي جلبت بشارة التعددية الثقافية أن تقيم الفواصل من جديد، لذلك تهاجم بغضب بوتقة الصهر وتصفه كجهاز تمييزي. تبني النخبة هويتها الذاتية بدرجة متزايدة من الاغتراب، وليس بناء على الخدمة. من المريح لها أن تعزل نفسها داخل توجه قبلي في مجتمع المجموعات الأخرى فيه معزولة. تركت النخبة المتنقلة بوتقة الصهر بينما كان المستقرون (أو إسرائيل الثانية) من المدافعين عن بوتقة الصهر، وليس بالضرورة العودة إلى الجوانب السلبية الماضية لبوتقة الصهر، وإنما من منطلق الحقيقة بأن الأغلبية قومية وصهيونية؛ بمعنى أن الأغلبية تؤيد الهوية المشتركة وتدافع عن طابع الدولة كقومية يهودية.

لذلك ليس من باب الصدفة في هذا الصراع بين التوجه المتعولم والليبرالي والمعادي للديمقراطية من جانب، وبين التوجه القومي والديمقراطي الليبرالي من جانب آخر، أن يُجر رئيس المعسكر القومي إلى ساحة القضاء، وأن يحضر في المقابل أمام الهيئة نفسها قانون أساس: القومية اليهودية، على إثر التماسات عدة قدمت إليها، وأن يصبح قانون بحاجة إلى مصادقة المحكمة.

الطرفان مدركان أهمية قانون القومية في إطار الصراع على مصدر الشرعية السياسية. فالقانون يطالب بوضع حد لما يعتبر في اليمين محاولة للمس بشكل تدريجي بطابع الدولة اليهودي، وفي الوقت نفسه ومن ناحية أخرى إعادة التوازن بين السلطات بواسطة رسم حدود مساحة السلطة القضائية.

يواصل طاوب قوله إن الجهاز الأيديولوجي المركزي للطبقات المعولمة ضد الهوية القومية والمواطنة التي

تعتمد عليها هو حقوق الإنسان الكونية. وقد عُبر عن هذا التوجه في إسرائيل بواسطة قوانين الأساس التي سنت عام ١٩٩٢ والشكل الذي عرضها به القضاة. يهدف قانون القومية الجديد بحسب طاوب إلى منح الهوية القومية مكانه شبيه لتلك التي تحظى بها الحقوق الليبرالية المحمية في قوانين الأساس، كي تشكل قوة مساوية وكابحة لاستخدام هذه الحقوق التي تبغي إضعاف طبيعة الدولة القومية.

يدعي طاوب أنه لا يوجد أي استثناء في ما يخص الدول القومية الأخرى التي تتواجد فيها أقليات قومية، ولا يوجد بذلك أي تغيير في مكانة الأقليات في إسرائيل بالمقارنة عما كان قبل قانون القومية، أو للقيم المثبتة في و"ثيقة الاستقلال"، ويواصل طاوب ادعاءاته الباطلة بأن صياغة القانون تسهل على ناشري الأكاذيب، بحسب قوله، بان إسرائيل هي دولة "أبرتهايد"، لذلك بذلت جهود كبيرة من قبل رجال المركز واليسار الصهيوني من أجل إدخال قيمة المساواة لنص القانون أو على الأقل أي مقولة عامة كي لا تمس حقوق الأقليات، وقد أعرب هو عن رأيه بأن ذلك كان أمراً مرغوباً، ولكنها رفضت من قبل اليمين، ويبرر رفض اليمين الأيديولوجي لذلك بأن إدخال كلمة مساواة يتيح للقضاة إلغاء ما يسمى بقانون العودة اليهودي.[٤]

يقول طاوب بأنه كان من الأولى ألا تناقش المحكمة العليا قانون القومية إطلاقاً، ولكنه يدعي بأن قرار رئيسة المحكمة توسيع هيئة المحكمة هي محاولة لترسيخ صلاحيات المحكمة العليا لمناقشة قوانين الأساس أيضاً. وهذا أمر جلل. الثورة الدستورية خلقت، على الأقل للوهلة الأولى، شعوراً باحترام الكنيست لأنها رفعت قوانين الأساس إلى مكانة دستورية. المحكمة العليا التي ترأسها باراك ادعت أن قوانين الأساس هي مصدر صلاحيتها في ما يتعلق بإلغاء القوانين العادية. تلغي الثورة الدستورية الثانية، من منطلق ادعائها بأن المحكمة مخولة بمناقشة قانونية قوانين الأساس الفوقية القانونية لقوانين الأساس، وبذلك تهدم أساس الثورة السابقة. ولذلك الآن قوانين الأساس نفسها موجودة تحت الرقابة القضائية للمحكمة العليا.

وكما يبدو تستمد المحكمة العليا صلاحياتها لإلغاء قوانين الأساس مما تسميه: "مبادئ الأساس للطريقة القضائية" التي لا يعرفها أحد؛ بمعنى أن المحكمة العليا تضع نفسها فوق الدستور (قوانين الأساس) من خلال الاعتماد على مدرسه فقهية محط خلاف تسمى" تعديل دستوري غير دستوري" والتي بحسبها هنالك تعديلات للدستور تتناقض مع مبادئه، ولذلك من الممكن تفعيل رقابة قضائية وإلغاء هذه التعديلات. المعنى من ذلك هو أن المحكمة العليا تكتب بنفسها الشيء الذي بشكل فعلي يستبدل قوانين الأساس ويعمل كدستور: المبادئ العامة التي تنطوي القوانين العادية تحتها، وإذا كان بمقدور المحكمة سلب صلاحية صياغة الدستور من منتخبي الجمهور، لن يكون من الممكن حينها الحديث عن الديمقراطية بعد. وبهذا تكون مسيرة السيطرة قد أنجزت، ومن الممكن القول إنه لا يوجد حدود لصلاحية القضاة، وتكون السيادة نفسها انتقلت للمحكمة.

من الجدير ذكره، أن الكتاب صدر قبل إصدار قرار المحكمة برد الالتماسات المقدمة ضد قانون القومية، لكنه في حينها أشار إلى أن هنالك من يعتقد أن المحكمة لن تلغي قانون القومية ولا أي بند من بنوده. كما فعلت مع الالتماسات التي قدمت ضد إقامة حكومة نتنياهو في الكنيست الثالثة والعشرين،حينها سيتنفس مؤيديو القانون الصعداء، ولكن عندما يحاول أياً كان تشريع "فقرة التغلب" التي تتيح للكنيست إعادة تفعيل قانون كان قد ألغي من قبل المحكمة العليا سيتضح بأن الصلاحية لمناقشة قوانين الأساس قد ترسخت، ولن يكون هناك سبيل لحماية هذا التعديل من أي رقابة قضائية. أو حتى حينها لن تبقى في يدي المشرع أي وسيلة للدفاع عن نفسه أو تحدي المحكمة عدا حدوث أزمة دستورية قوية تقلب الوضع مثل عدم الانصياع أو التهديد بعدم الانصياع.

من الممكن افتراض ما هو سبب الثورة الثانية، التي تُحرر المحكمة العليا من عبء قوانين الأساس. أنهت مدرسة باراك التي بدأت بإخضاع الكنيست للمحكمة العليا دورها عندما شرّعت الكنيست قانون القومية. تحولت هذه المدرسة إلى معيق في طريق إكمال المسيرة التي بدأتها. يحتاج إخضاع الكنيست الكامل لكرسي القضاء من أجل إتمامه إلى التخلص من النظرة الأولى التي بحسبها تستمد المحكمة العليا سلطتها من الكنيست. وسوف تستمد سلطتها من خارج منطقة نفوذ الكنيست من "المبادئ الأساسية للطريقة- الشيء الذي لم تكن الكنيست ناضجة لتقبله إبان الثورة الأولى.[٥]

٥. ث. الأوليغاركيا القانونية ك "ديمقراطية جوهرية"

إن ما يسمى ب "الديمقراطية الجوهرية" - بحسب طاوب - هي طريقة حكم، حيث أن السيادة مودعة للحماية الأبدية، في أيدي أشخاص لم يُنتخبوا بل عُينوا من قبل زملائهم لمدى الحياة. بمعنى أن نظام الحكم في إسرائيل تديره المحكمة العليا. ينتقد طاوب طريقة تعيين القضاة وتعيين المقربين الاعتباطي في المحكمة العليا ويعتبره محفلاً يدّعي أن الديمقراطية ليست حكم الأكثرية فقط، لذلك تُقحم المحكمة العليا نفسها وتشارك بالحكم من أجل أن تصبح الدولة ديمقراطية. يجب بحسب القاضي باراك التمييز في إطار الديمقراطية بين "الجوهر" و"الإجراء" و"الجوهر" هو حقوق الفرد بحسب قانون أساس: كرامة الإنسان وحريته، و"الإجراء" هو الانتخابات. ولذلك، برعاية الخوف من أن الديمقراطية (الليبرالية) تمس بالليبرالي،ة أنتجت النخب ليبرالية متقطعة تقتل الديمقراطية. في إسرائيل فقط، "طغيان الأقلية" في المحكمة العليا يحمي من خطر "طغيان الأكثرية". تقترح المحكمة على المواطنين من أجل الدفاع عن حقوقهم التنازل عن سيادتهم التي عليهم تسليمها إياها. ويواصل طاوب ادعاءه أنه لا يوجد أي منطق في فكرة أنه من أجل انقاذ المواطنين من "طغيان الأكثرية" على المحكمة سلب صلاحية الأغلبية حقها بتقرير مصيرها أو دستورها أو "المبادئ الأساسية" للدولة.

نتفق مع طاوب أن هنالك تعينات للمقربين في الجهاز القضائي الاسرائيلي، لكن طاوب يتجاهل التغييرات الجوهرية الحاصلة في السنوات الأخيرة في تركيبة المحكمة العليا، حيث يوجد قضاة يمينيون ومحافظون ومستوطنون كان قد تم تعينهم بشكل واضح من أجل تقديم أجندة محافظة وقومية، وقد برز هذا التغيير بوضوح إبان إشغال أييلت شاكيد منصب وزير القضاء.

٥. ج. جوهر الديمقراطية: سيادة المواطنين

يخلص طاوب إلى القول إن طلائعيات الديمقراطية الحديثة فرنسا والولايات المتحدة صاغت مبادئها على أساس الفهم بأن مصدر السلطة السياسية الوحيد والفعال لنظام يحافظ على حقوق المواطنة هو المواطنون أنفسهم.

ويورد الكاتب مقتطفات من تصريح" حقوق الإنسان والمواطن" الذي صاغه ثوريو فرنسا ودستور الولايات المتحدة و"ميثاق الاستقلال" الأميركي، وجميعها أكدت على دور الشعب والمواطنين كمصدر للسلطات.

يتشبث طاوب بفرنسا وأميركا وبريطانيا وبالوثائق والدساتير الديمقراطية التي صاغتها مؤكداً على دور المواطنين والشعب، متجاهلاً أن هنالك تناقضاً جوهرياً بين كون إسرائيل يهودية وديمقراطية، مهملاً موقع الأقلية القومية الفلسطينية في الدولة لأنه يخلق حالة تطابق وثيق بين الهوية القومية اليهودية والدولة بخلاف الديمقراطيات الأخرى التي ترى في الشعب مجموع المواطنين.

٦. خلاصة

على الرغم من أن طاوب يحاول تحدي اليسار الإسرائيلي والنخب المعولمة من خلال استخدام مفاهيم مألوفة، إلا أنه لا يقدم أي مفاهيم أو أطروحات جديدة لم يتم طرحها مسبقاً. ومع ذلك، فهو قادر على سبك الأفكار وترجمة الأمور التي يقولها نشطاء اليمين المتوسطون وعرضها بلغة أكثر أكاديمية. من الواضح أن طاوب ينهج نهج الشعبويين والديماغوجيين من خلال استخدام فرضيات ومعاني معينة بصورة غير دقيقة وأحياناً كاذبة وملفقة، وبناء منطق إقناعي بلاغي من أجل الوصول إلى ما يبغي الوصول إليه، ومن خلال التفريق بين نحن وهم. على الرغم من موقفنا النقدي اتجاه العولمة والليبرالية ومكانة الجهاز القضائي الإسرائيلي الذي نعتبره جزءاً من النظام السياسي الإسرائيلي وبصفته مدافعاً شرساً عن الاساطير المؤسسة للدولة وشريكاً في قمع الشعب الفلسطيني بشكل عام، سواء الواقعين تحت الاحتلال أم الأقلية الفلسطينية الأصلية في الداخل، إلا أن منطلقاتنا تختلف بشكل جوهري عن منطلقات طاوب التي تقدس رأي الأغلبية اليهودية وتمجد القومجية وكراهية الأغراب وتتنكر لحقوق المهاجرين (إلا إذا كانوا يهوداً) ولا تمتنع عن استخدام أوصاف وتعابير عنصرية بغيضة وتحارب اللياقة السياسة وتحارب وسائل الإعلام والأكاديميين النقديين وبعض الخصوم الفكريين وتخوّنهم وتشيطنهم.

كما أنه يحمل مواقف معادية ومستهترة بحقوق الإنسان والمواثيق الدولية، التي تُخترق يومياً من قبل الاحتلال. ويوجه سهامه ضد منظمات حقوق الإنسان

والناشطين السياسيين وهو معاد للتنوع الثقافي وسياسات الهوية. أضف إلى ذلك، فإن الأمثلة والنماذج التي يستخدمها طاوب انتقائية، وأحياناً تكون إما منقوصة أو مبالغاً فيها، وكل ذلك من أجل رسم صورة تخيلها مسبقاً دون رؤية الصورة الكاملة.

من يقرأ كتاب طاوب يتبادر إلى ذهنه بشكل فوري أن الادعاءات قد سمعت مراراً من قبل رئيس الحكومة نتنياهو، أو من قبل أعضاء حزب الليكود أو نشطاء اليمين، وهو لم يقدم نماذج لمحاولات أحزاب اليمين إضعاف المحكمة العليا والمؤسسات الرسمية والتحريض وتهديد المسؤولين عن إنفاذ القانون والكميات الهائلة من القوانين العنصرية التي سنت في العقدين الأخيرين. يتجاهل طاوب من خلال تقديم خطاب ضحوي القوة التي استحوذ عليها اليمين في العقود الأخيرة في المجالات المتعددة والتي أوردنا نماذج منها فيالمقدمة وتبدل النخب الإسرائيلية ومتخذي القرارات القادمين من أوساط اليمين الشعبوي والمحافظ.

الهوامش

١ للتعمق في البعدين النظري والعملي للشعبوية أنظر كتاب كاس مودّه وكريستوبل روفيرا كالتواسر، مقدمة مختصرة في الشعبوية، ترجمة سعيد بكار-محمد بكار، (قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠٢٠)، وكتاب يان فيرنر مولر، ما الشعبوية؟، ترجمة رشيد بوطيب، (الدوحة: منتدى العلاقات العربية والدولية، ٢٠١٧)، وكتاب عزمي بشارة، في الإجابة عن سؤال: ما الشعبوية؟، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٩)، وكتاب منى خويص، رجال الشرفات: دراسة تحليلية للظاهرة الشعبوية، (بيروت: دار الفارابي، ٢٠١٢).

٢ حول الشعبوية والهيمنة في حزب الليكود في فترة قيادة كل من مناحيم بيغن وبنيامين نتنياهو إنظر كتاب داني فيلك، الشعبوية والهيمنة في إسرائيل، (تل أبيب: دار رسلينج، ٢٠٠٦) (بالعبرية).

٣ العالم الأول الذي اقترح "سهولة التنقل" كمعيار مركزي للتمييز بين الطبقات هو عالم الاجتماع الألماني زيغمونت باومان. إنظر Zygmunt Bauman, Globalization: The Human Consequences, (Wiley:1998).

٤ حول موقفي من قانون القومية ومعارضة ادعاءات طاوب وآخرين، إنظروا مقالي: "قانون القومية - محو الوجود والذاكرة والتراث" موقع صحيفة كل العرب، ٢٠١٨/٧/٢٢ https://www.alarab.com/Article/865544 (آخر مشاهدة آب ٢٠٢١)

ومقالي "دور لجنة المتابعة العليا في مواجهة قانون القومية اليهودية"، موقع الغزال، ٢٠١٨/٨/١ /http://www.elgzal.com news-8,N-28072.html (آخر مشاهدة آب ٢٠٢١)

ومقالي "اللحظات المؤسسة.. من هبة القدس والأقصى إلى قانون القومية"، موقع موطني ٤٨، ٢٠١٨/٩/٣٠ .https://www.mawteni48 com/archives/50370 (آخر مشاهدة آب ٢٠٢١)

٥ لقد ردت المحكمة العليا الالتماسات التي قدمت ضد قانون القومية بأغلبية عشرة قضاة يهود مقابل معارضة قاض عربي واحد. للتعرف أكثر على قرار المحكمة وأبعاده إنظر بيان مركز عدالة. https://www.adalah.org/ar/content/view/10377